IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون - جامعة واسط للمدة من 17 - 18 نيسان 2024

اثر التطور التكنولوجي على المهام الوظيفية واستحداث الوظائف

م. م. سجى كريم صالح [1]

المستخلص

يشهد العالم ثورة هائلة من المتغيرات في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية التي اثرت في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع واصبحت من الركائز الجوهرية والمعول عليها في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ينعكس بدوره على الادارة العامة التي تعتبر الالة التي تحرك عجلة التنمية في الدولة لخدمة المصلحة العامة والمجتمع ، اذ بإدخال تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي داخل نسق الادارة اصبح الاعتماد على هذه التقنيات احد الاساسيات المهمة التي تنطلق منها الادارة الحديثة بالتحول نحو الادارة الالكترونية التي تهدف الى تحول العمل الاداري العادي من ادارة يدوية الى ادارة الكترونية باستخدام تقنية المعلومات والتكنولوجيا والتي تعبر عن السرعة والكفاءة والتفاعل لتحسين الخدمة المقدمة في المجتمع ، حيث سارعت الحكومات الى الادارة الالكترونية باعتبارها النظام السائد في الوقت الحالي غير ان الاعتماد على الاجهزة الالكترونية في القيام بالأنشطة اليومية بدلا من الانسان اثر في المهام الوظيفية و الوظائف ومع تسارع التحول الرقمي وتطور التقنيات فأنه سيؤدي الى تغييرات جذرية في مستقبل هذه المهام والوظائف وستحتاج الحكومات الى التأقلم مع هذه التحولات والعمل على تطوير المهارات والموارد اللازمة للاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا التطور والتغلب على التحديات التي تواجهها ، فأنه لابد لها من استكمال المهام والوظائف بدلا من الاستبدال بما يحقق الموازنة بين اعتماد التقنيات الحديثة وتطوير المهام الوظيفية و الوظائف بما يلائم المرحلة الحالية.

الكلمات المفتاحية: التطور التكنولوجي، الاتمتة، الادارة الالكترونية، الوظائف، المهام الوظيفية

انتساب الباحث
[1] المديرية العامة لتربية واسط ، شعبة التحقيقات، العراق، واسط ، الكوت، 52001

[1] Sajakareem618@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الثاني 2025

The Impact of Technological Development on Job Tasks and Job Creation

Saja Kareem Salih [1]

Abstract

The world is witnessing a huge revolution of variables in all scientific and technological fields that have affected the daily lives of individuals and society and have become one of the essential and reliable pillars in the events of economic and social development, and this in turn is reflected in the public administration, which is the machine that moves the wheel of development in the state to serve the public interest and society, as the introduction of information technology and artificial intelligence within the management system, reliance on these technologies has become one of the important basics from which modern management starts by shifting towards management Electronic that aims to transform the normal administrative work from manual management to electronic management using information technology and technology, which expresses speed, efficiency and interaction to improve the service provided in society, as governments rushed to electronic management as the prevailing system at the present time, but relying on electronic devices to carry out daily activities instead of human impact on job tasks and jobs and with the acceleration of digital transformation and the development of technologies, it will lead to radical changes in the future of these Tasks and jobs and you will need to talk

key words: Technological Development, Automation, Electronic Management, Jobs, Functional Tasks

Affiliation of Author
[1] General Directorate of Wasit Education, Investigations Division, Iraq, Wasit, kut, 52001

[1] Sajakareem618@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jan. 2025

المقدمة

انعكس التوسع في التطور التكنولوجي وتحدياته بشكل كبير على مفاصل الحياة كافة وفي جميع المؤسسات الامر الذي ادى الى التسلح باليات جديدة وذلك بهدف اعادة صياغة استراتيجياتها بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة ومعالجتها من خلال

النصوص التشريعية والاتفاقيات الدولية بما يتلاءم مع حاجة المجتمع للتطور التكنولوجي ، ودراستها دراسة قانونية تنسجم مع كون قواعد القانون الاداري متغيرة وفقا لتوجهات سياسية واقتصادية واجتماعية ، تسمح بإلغاء وتعديل هذه القواعد وفقا للمصلحة العامة ، ومن ابرز مظاهر التطور التكنولوجي ما يطلق عليه مصطلح الادارة الالكترونية باعتبارها النظام السائد المتضمن قيام الادارة العامة بوظيفتها المتمثلة بالنشاط الاداري الكترونيا بشكل كلي او جزئي من خلال توظيف شبكة الانترنيت بما لها من مزايا تفوق الوصف في القيام بمهامها كوسيلة مساندة في الوقت الحاضر، وهذا بدوره سيؤدي الى تغييرات جذرية في مستقبل المهام الوظيفية والوظائف ، مما اضطر الحكومات الى التأقلم مع هذه التحولات والعمل على تطوير المهارات للأفراد وتوفير الموارد اللازمة للاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا التطور والتغلب على التحديات والمعوقات ، لأجل ذلك سيتم تسليط الضوء على التطور التكنولوجي والاتمتة وبيان اثره في التنظيم الاداري من خلال ادخال نظام الادارة الالكترونية والتنظيم الالكتروني في ادارة النشاط الاداري واداء الخدمات لأفراد المجتمع واثر ذلك على الاستراتيجيات الوطنية في استحداث الوظائف والمهام الوظيفية .

تتصاعد اهمية البحث في ان ظاهرة التطور التكنولوجي توسعت الى حد ما في جميع الانشطة لا سيما النشاط الاداري وبروز الادارة الالكترونية كأحد صور هذه الظاهرة مما اثار اهتمام الباحثين والمختصين والاداريين في بيان اثر هذا التطور التكنولوجي المتسارع على مختلف الجوانب لاسيما موضوع بحثنا بتسليط الضوء على اثر التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة على استحداث الوظائف والمهام الوظيفية والتحديات الدولية والوطنية في مواجهة هذه الظاهرة .

وتتمثل اشكالية البحث في بيان مدى تأثير التطور التكنولوجي المتسارع على المهام الوظيفية ومواكبة التحديات التي فرضها هذا التطور باعتباره ظاهرة للدولة الحديثة ، ومتطلبات الاتمتة الحديثة وتأثير ذلك في تشريعات الوظيفة العامة ، لا سيما وان قوانين الخدمة المدنية في العراق شرعت في ستينيات القرن الماضي وهي لا تتلاءم مع الحداثة والتطور التكنولوجي المتسارع الذي رمى بظلاله على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسيتم معالجة ذلك من خلال الرجوع الى التشريعات ذات العلاقة والدراسات التي تناولت ذلك والمشار اليها في قائمة المصادر في نهاية بحثنا .

اذ يفترض الباحث ان التطور التكنولوجي والاتمتة سوف تؤثر في مجموع المهام الوظيفية وبعض الوظائف التقليدية الروتينية ، غير ان التطور يمكن ان يخلق وظائف بما يتلاءم وهذا التطور التكنولوجي المتسارع ، ونفترض قيام الحكومات بتفعيل الاجراءات الضرورية لمواجهة المرحلة الحالية وما يصاحب نظام الادارة الالكترونية من تطوير المهارات واعتماد سياسات التدريب واعادة التدريب والتوجه نحو تحسين مخرجات التعليم بما يلائم التطور واتباع سياسة حمائية تعمل على الموازنة بين ضرورة ادخال تقنيات التكنولوجيا في اداء الخدمات وتحسينها وبين خلق الفرص الوظيفية وتوفير العمل لضمان الحياة الكريمة لكل افراد المجتمع .

وسيتم اعتماد المنهج الوصفي الاستقرائي في بحث التطور التكنولوجي واستحداث ما يعرف بالإدارة الالكترونية وبيان اثرها على المهام الوظيفية الحالية والمستقبلية وكذلك على استحداث الوظائف بما يتلاءم مع التطور التقني التكنولوجي . وذلك من خلال وصف مفردات البحث والبحث في تطورها مع بيان الآراء والدراسات الفقهية بشأنها بالشكل الذي يوضح النتائج المستخلصة منها المتعلقة بموضوع بحثنا .

و تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب ، المطلب الاول : ماهية التطور التكنولوجي والضوابط الدستورية والقانونية الحاكمة ، المطلب الثاني : الادارة العامة وعلاقتها بالإدارة الالكترونية ، المطلب الثالث : اثر الادارة الالكترونية على المهام الوظيفية واستحداث الوظائف .

المطلب الاول : ماهية التطور التكنولوجي والضوابط الدستورية والقانونية الحاكمة

عرفت العقود الاخيرة تحولات مهمة في طبيعة المجتمعات الانسانية نتيجة الثورة الرقمية التي يشهدها العالم ، والاستعمال المكثف للوسائط الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، التي احدثت تغيرات جوهرية في الحياة اليومية ، اذ ساهم التطور التكنولوجي في تطور المرافق العامة والمؤسسات الخدمية بكل انواعها ، وبسبب تسارع وتيرة هذا التطور وتحوله لابد من بيان مفهومه واهم الضوابط الدستورية والقيود القانونية لضبط مسيرة هذا التطور ومن خلال ما يأتي :

الفرع الاول : التطور التكنولوجي والاتمتة

اولا : التطور التكنولوجي

يعد التطور في العمل الاداري وتحوله من النشاط التقليدي الى الالكتروني من اهم انجازات الثورة التكنولوجية التي اجتاحت العالم في الوقت الحالي ، فخلال فترة قصيرة استطاعت التقنيات والالكترونيات ان تنتشر وتتغلغل بعمق في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وصاحب ذلك تحولا مهما في العمل على تطبيق اساليب التكنولوجيا وادخال ما يستجد في مجال التقنية الى بيئة العمل بهدف رفع مستوى الاداء ، وهذا جانب من جوانب التطوير ومنها التطوير الاداري الذي يهدف الى رفع كفاءة الاداء من خلال التغيير والتحديث في اقسام الادارة المختلفة ،اذ اضحت قادرة على مواكبة التطور الذي يشهده العالم اليوم من ابتكارات لاسيما في مجال العمل الاداري .

ويقصد بالتكنولوجيا ((كل انواع المعرفة الفنية والعلمية والتطبيقية التي يمكن ان تسهم في توفير الوسائل ، المعدات والآلات ، الاجهزة الميكانيكية والالكترونية ذات الكفاءة العالية والاداء الافضل التي تسهل للإنسان الجهد وتوفير الوقت وتحقق للمؤسسات النوعية والكمية بكفاءة وفاعلية)).[1] وتعرف بانها ((وسيلة جوهرية من الوسائل المستخدمة في ظل منظومة الحكومة الالكترونية بهدف تطوير الاداء في ظل الاستجابة المستمرة لتطوير المرافق العامة التي تضطلع بها الدولة الحديثة)) .[2]

ثانيا : الاتمتة

يقصد بالاتمتة الحديثة تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ونظام تعلم الالة وتختلف الاتمتة الحديثة عن الاتمتة التقليدية التي كان يتم من خلال الروبوتات الصناعية التي تستخدم في المصانع من برمجة الروبوت او الالة لإداء مهام محددة ، اذ تنطوي الاتمتة الحديثة على دمج بين الالة وتقنيات الذكاء الاصطناعي والانترنيت والبيانات الضخمة ونظام تعلم الالة مما يسمح للألة بالقيام بالمهام دون برمجة مسبقة وبنمط يسمح لها بالقيام بمهام متنوعة وايجاد حلول للمشكلات بصورة ذاتية ومبتكرة اعتمادا على البيانات الضخمة وهو ما يطلق عليه ذكاء الالة ، وصور بعض الباحثين عملية الاتمتة في ثلاث موجات متتالية وهي [3]:

1- الموجة الاولى ، هي الموجة الخوارزمية (الحسابية) وتحدث في تلك الموجة عمليات اتمتة لبعض المهام الحسابية البسيطة وعمليات تحليل البيانات المنظمة ، ويشمل ذلك العمليات الحسابية اليدوية والعمليات الحسابية التي تستخدم برامج معينة وعمليات البحث على الانترنت ، وتتضمن تلك الموجة تزايد التطبيقات المعقدة لأجل معالجة البيانات الضخمة وتشغيل خوارزميات تعلم الالة ، وقد صارت تلك التطبيقات متاحة وتحولت الى سلع .

2- الموجة الثانية ، هي الموجة التعزيزية وسوف تتضمن تغييرات ديناميكية للقيام بالمهام الروتينية والمتكررة مثل ملء الاستمارات وتبادل المعلومات ويتوقع ان تقوم الآلات بنفسها ببناء واعادة تصميم خوارزميات التعلم ، الا انها ستظل تعمل بجانب العنصر البشري لمساعدته وتدعيم قدراته خلال عقد العشرينيات .

3- الموجة الثالثة ، هي موجة الاستقلال وتتمثل في استقلال الذكاء الاصطناعي والروبوتات واتمتة المزيد من المهام الروتينية التي تظل تدور حول الاعمال المادية ، وسوف تتزايد قدرة حل المشكلات من خلال الاتمتة والتي تتطلب ردة فعل واستجابة سريعة من الالة بما يتضمن محاكاة للسلوك التكيفي، وبالرغم من ان تلك الموجة بدأت بالفعل الا انه يتوقع ان تظهر في الثلاثينيات من القرن الحالي .

ثالثا : اهمية التكنولوجيا [4]

- تتمثل اهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل مؤسسات الدولة في السرعة حيث ان الاجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات واوعيتها المختلفة ، تكون اسرع عند استخدام الحاسبات وخاصة عن استرجاع تلك المعلومات .
- الدقة حيث ان الحاسب الالي يتميز بالدقة بغض النظر عن وقت العمل ومدته وظروفه .
- توفير الجهود ، فالجهد البشري في النظام التقليدي هو اكبر من الجهد المبذول في النظام الالي سواء على مستوى اجراءات التعامل مع المعلومات ومصادرها المختلفة ومعالجتها وتخزينها .
- كمية المعلومات ، حيث ان حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدود ، مهما كان حجم الامكانات البشرية والمكانية قياسا بالإمكانات الكبيرة لوسائط الحفظ والتخزين الالكترونية . واخيرا اهميتها في الخيارات المتاحة في استرجاع المعلومات اوسع وافضل في النظم الالية فهناك مرونة عالية في الاسترجاع للوصول الى ادق المعلومات بسهولة ويسر .

الفرع الثاني : الضوابط الدستورية والقيود القانونية التي تحكم التطور التكنولوجي

اولا : الضوابط الدستورية والقانونية التي تحكم الوظائف

لقد اصبح من المسلم به ان العنصر البشري هو الاداة الفاعلة في تنمية اي مجتمع من المجتمعات ، ولا ترتقي الامم ولا تصل الى غايتها واهدافها مالم تكن منظومة الموارد البشرية لديها من الكفاءة والمهارة والتميز بالقدر الذي يسمح لها بالتنافس بين الامم ، ونظرا لان القطاع الحكومي بما يناط به من مسؤوليات وواجبات في خدمة المصلحة العامة واشباع حاجات المجتمع التي تسعى اليها جميع السلطات والجهات في الدولة ، ومنها المشرع الدستوري الذي نص على اهم المبادئ الدستورية في دستور العراق النافذ لعام 2005 ،[5] والتي تحكم الوظيفة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، منها المادة (14) التي تنص بأن ((العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي الاقتصادي او الاجتماعي)). ويقتضي هذا المبدأ ان تعمل الدولة على كفالة المساواة مع الافراد والرجال والنساء على حد سواء في شغل الوظائف العامة دون تمييز على اساس الدين او الاصل او الجنس ، وتأدية المهام العامة على المستويات الحكومية كافة بواسطة تدابير تشريعية وادارية ،[6] والمادة (16) التي نصت على ((تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)) ، والذي يمثل مبدأ رئيسيا من المبادئ التي تجسد الحفاظ على حقوق جميع الاشخاص وان تتخذ الدولة جميع الاجراءات لتحقيقه ، كونه احد البوابات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة حيث يرتبط هذا المبدأ بنواحي الحياة المختلفة ومنها الوظيفة العامة باعتباره عامل مهم من عوامل خلق الشعور للأفراد في المساواة مع الاخرين .

وكذلك ما نصت عليه المادة (22) / البند اولا على ((العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة)) ، وما نص عليه البند اولا من المادة (30) بانه ((تكفل الدولة للفرد وللأسرة المقومات الاساسية للعيش في حياة حرةٍ كريمة ، تؤمن لهم الدخل المناسب ، والسكن الملائم)) . وحيث نجد حرص المشرع الدستوري على ذكر اهم المرتكزات الاساسية التي يجب على المشرع العادي الالتزام بها عند سنه القوانين التي تحكم الوظائف العامة وتطوير المهارات الوظيفية للموظفين بما يحقق الموازنة بين ضرورة ادخال تقنيات المعلومات في ادارة النشاط الاداري في الدولة وبين حماية الافراد والمجتمع من خطورة التحول واستبدالهم بالآلة الالكترونية واعتبارها العنصر الاساسي في ادارة النشاط الاداري للدولة .

وكذلك من اهم المبادئ والضوابط الدستورية والقانونية هو مبدأ المشروعية الذي يتمثل بالخضوع للقانون وسيادة حكم القانون ، وهو ما نصت عليه المادة (5) من دستور العراق النافذ ((السيادة للقانون ...)) ، ولما كانت الدولة الحديثة دولة قانونية فهو يعني خضوع الجميع حكاما ومحكومين للقانون ومن ثم تطبيق القانون يشمل جميع السلطات الحاكمة في الدولة ، فكل السلطات العامة تخضع للقانون وتلتزم حدوده .[7] ولما كانت السلطة التنفيذية في مباشرتها لوظيفتها الادارية انما تستهدف تحقيق المصلحة العامة والنفع بما يكون معه منطقيا الاعتراف لها بمجموعة من الامتيازات تتسم بطابع السلطة العامة وتتمتع بها في مواجهة الافراد ، بيد ان اوجه تحقيق ذلك النشاط الاداري انما تمتد لتشمل ما يفرضه المشرع على الادارة من قيود وضوابط ترد على حريتها في تحديد اساليب ممارسة نشاطها ، بقصد الحد من حريتها وتحديد الطريق الذي تسلكه ، بغية تحقيق التوازن بين امتيازات الادارة وسلطاتها وبين حقوق وحريات الافراد ،[8] فالقانون يجب ان يكون دائما فوق ارادة الحكام واعلى من سلطان الدولة ، وهو ما يحفظ لمبدأ المشروعية وجوده ويؤكد نفاذه باستمرار ، وبه اصبح من المبادئ القانونية العامة واجبة التطبيق في كل الدول ، وذلك بغض النظر عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبانها الدولة .[9]

وهذا ما نصت عليه القوانين العراقية التي تحكم شؤون الموظف والوظيفة وتطويرها وخلق الوظائف وتطوير المهارات ، حيث تطرق المشرع في قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (4) لسنة 2009 ،[10] الى ضرورة تطوير الوظيفة العامة والموظف وهذا ما جاء في نص المادة (3) يهدف المجلس الى ((رفع مستوى الوظيفة العامة وتنمية وتطوير الخدمة العامة بالإضافة الى اتاحة الفرصة للجميع بما يضمن العدالة والمساواة للجميع في اشغال هذه الوظائف للمؤهلين لها ، وتطوير الجهاز الاداري ورفع مستوى الهيكل الوظيفي للدولة وتطوير كفاءة موظفي الخدمة العامة))، وحيث ان تطوير الوظائف بما يحقق صالح العمل والزام كافة المؤسسات بذلك تحقيقا للمصلحة العامة خاصة مع التطور الذي يشهده العالم اذ اصبح من الضروري ان تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة بما يحقق الغرض لاسيما مع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي . ونجد انه لابد من ضرورة ادخال التعديلات على تشريعات الخدمة المدنية والملاك لمواكبة هذا التطور بتوفير

الغطاء القانوني للنشاط الاداري في الدولة ومواجهة التحديات التي يفرضها ادخال التقنيات ووسائل المعلومات في هذا النشاط .

ثانيا : القيود القانونية التي تحكم التطور التكنولوجي

باتت حاجة المجتمع الى ضبط سير التطور التكنولوجي بقيود قانونية تحقيقا للمصلحة العامة والتي تستمد من القيم العليا للمجتمعات والمبادئ العامة وابرزها :[11]

1- مراعاة شرعية التطور التكنولوجي ، ويقصد بذلك ان تكون التكنولوجيا المنتجة بفكرتها ووسائلها متفقة واحكام القانون ، بالإضافة الى الالتزام بان يكون استخدام التكنولوجيا واساليبها موافقا للأحكام الموضوعة قانونا .
2- تقديم الاولويات في عملية الانتاج ، ان القانون يضع للتطور التكنولوجي المشروع اولويات من الواجب اتباعها في ادارة النشاط التكنولوجي ، التي تبدأ بإنتاج الضروريات ، فالمهمات ، فالتحسينات ، من غير محاربة للتطور التكنولوجي ، مادام ذلك في حدود المسموح به قانونا ، ولكنه يعطي اهمية للضروريات بشكا اكبر باعتبارها اشد حاجة للمجتمع ، فالتطور التكنولوجي يجب ان يسير وفق نظام علمي مدروس للأولويات ، بحيث تكون وسائله لإشباع الحاجات المشروعة .
3- تحقيق المصلحة العامة ، وهذا يستلزم من حركة التطور التكنولوجي ان تنتظم في سلك المصلحة الحقيقية العامة ذات الاعتبار القانوني ، اذ يوجب على التقدم التكنولوجي بكل تقنياته الحديثة وادواته المعاصرة ان يكون نافعا وفي خدمة البشرية وصالحها لا للأضرار بها او الافساد فيها .
4- عدم الاضرار ، اذ ينبغي على التكنولوجيا الحديثة ان لا يترتب عليها ضرر للإنسان وحقوقه من خلال الاعتداء على حق من حقوقه والتي اهمها حقه في الحياة والسلامة وحقه في الخصوصية وحقه في العمل والعيش بكرامة ، بالإضافة لحق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية .

المطلب الثاني : الادارة العامة وعلاقتها بالإدارة الالكترونية

ساهمت التطورات التكنولوجية في بروز نظام الادارة الالكترونية اذ تجلت بدايات هذا النظام مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومع الوقت تزايد الاهتمام من قبل الحكومات بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في ادارة النشاط الاداري واداء الخدمات للمنتفعين وذلك لتطوير علاقة الافراد بالمؤسسات العامة ، وذلك بابتكار تقنيات اتصال جديدة تعتبر من منجزات الثورة الرقمية ، لتساهم في معالجة بعض المعوقات الادارية ، لذا لابد من بيان مفهوم الادارة العامة والادارة الالكترونية واهميتها من خلال ما يأتي :

الفرع الاول: الادارة العامة

يسود مفهومان للإدارة العامة المفهوم الشكلي او العضوي والموضوعي او الوظيفي ، ويرتبط المفهوم العضوي بالتكوين الداخلي للإدارة العامة فيعرفها بانها ((السلطة الادارية سواء المركزية منها او اللامركزية وجميع الهيئات التابعة لها)) ، بينما يهتم المفهوم الموضوعي بالجانب الوظيفي فيعرف الادارة العامة بانها ((النشاط او الوظيفة التي تتولاها الاجهزة الادارية لإشباع الحاجات العامة)). فنجد الادارة العامة في التطبيق اليومي للقوانين والانظمة والتعليمات واشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات ، فهي اكثر التصاقا بالأفراد ، فالإدارة العامة تترجم الوظيفة الادارية للدولة بتدخلها في حياة الجماعة لغرض اشباع الحاجات العامة ،[12] وتتولى الادارة العامة بحث الوظيفة العامة من ناحتين ، الناحية التنظيمية من خلال دراسة طبيعة الوظيفة العامة واسس ترتيب الوظائف وتحديد اختصاص ومواصفات كل وظيفة ، والناحية البشرية حيث تبحث الادارة العامة عن افضل نظام اداري لتطبيقه على العاملين في المنظمة الادارية وتعرض لطرق اختيارهم ووسائل رفع كفاءتهم وتدريبهم والارتقاء بمستوى ادائهم.[13]

وتعرف الوظيفة العامة بانها ((مهام موكلة لشخص يتعين عليه ان يضطلع بها ويقوم بإنجازها))،[14] ويعرفها البعض في اتجاهين ، اتجاه موضوعي بانها ((مجموعة من المهام والاختصاصات يناط القيام بها لشخص معين اذا توافرت فيه بعض الشروط الضرورية لتولي اعباء هذه الوظيفة))، واتجاه عضوي على اساس الاعضاء بانها ((مجموعة القواعد القانونية المنظمة للحياة الوظيفية للموظف منذ دخوله الخدمة وحتى خروجه منها)) ،[15] اما المهام هي ((مجموعة الصلاحيات القانونية التي يمارسها الموظف لتحقيق المصلحة العامة لا الخاصة)) .[16] وتباشر الادارة مهامها وانشطتها بوساطة اشخاص ادميين يعملون باسمها ولحسابها وتنظم مراكزهم القوانين والانظمة وتولي قوانين ونظم الخدمة المدنية الموظف اهمية كبيرة لان نجاح الادارة في اداء وظيفتها وخدمتها للجمهور يتوقف على نوعية الموظفين ومدى كفاءتهم واحساسهم بالمسؤولية ومتطلبات خدمة المصلحة العامة .[17] وحيث تلتزم الادارة وهي تباشر مختلف اوجه نشاطها الوظيفي ومن خلال موظفيها حدود القواعد القانونية التي تحكم هذا النشاط

بحيث لا يجوز لها ، والا كانت مخالفة للقانون ومنتهكه احكامه ، ان تقوم باي عمل او تصرف قانوني الا وفقا لأحكام القانون وفق الاجراءات الشكلية المحددة فيه ، وصولا للأهداف التي يحددها وهي تحقيق المصلحة العامة ، فدلالة مبدأ المشروعية في مجال نشاط الادارة هو ممارسة الاخيرة لوظيفتها الادارية ملتزمة بالمبدأ الاساس الحاكم لجميع الاعمال والتصرفات الصادرة عن سلطات الدولة او عن الافراد في المجتمع ، اي الخضوع لحكم القانون ، سواء كان المصدر دستوريا او تشريعيا تقرره السلطة التشريعية او عرفيا او قرارا اداريا ....الخ .[18]

الفرع الثاني : الادارة الالكترونية

اولا: التعريف بالإدارة الالكترونية

تعد الادارة الالكترونية من المفاهيم الحديثة نسبيا وذلك لظهورها بالتزامن مع ظهور الثورة التكنولوجية الحديثة وتطورها ، حيث عملت الثورة الرقمية والتكنولوجية الى استحداث ونشوء العديد من المصطلحات التي تدل بمعناها الواسع الى استخدام التقنيات الحديثة في المجالات والنشاطات الادارية ومنها الادارة الالكترونية والتنظيم الالكتروني والحكومة الرقمية او الذكية .[19]

والادارة الالكترونية تعني ((تحولا اساسيا في مفهوم الوظيفة العامة ، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة كما يتعدى مفهومها هدف التمييز في تقديم الخدمة الى التواصل مع الجمهور بالمعلومات وتعزيز دوره بالمشاركة ، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال افضل بين المواطن والدولة)).[20]

وتعتبر الادارة الالكترونية نظام حديث يمكن الموظفين والعاملين من القيام بالأنشطة الادارية عن طريق استخدام وسائل الاتصال الالكتروني التي تختلف عن الادارة العامة التقليدية بطبيعة الوسائل المستخدمة ، حيث في الادارة التقليدية تكون وسائل الاتصال بين مجموع الموظفين من خلال اللقاءات الحضورية المباشرة لتنفيذ المهام الوظيفية ، واعتمادها على المستندات والسجلات الورقية في تنفيذ اعمالها التي تتسم بالبطء في التنفيذ واجراءاتها المعقدة ، بينما تتميز الادارة الالكترونية بالسرعة والتفاعل بين اطراف الموظفين والقدرة على التواصل والتعامل عن بعد والوصول السريع للبيانات المطلوبة مما يعزز الجودة الموضوعية في ادارة المؤسسات الحكومية .[21]

انسجاما مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانشطة الانترنيت وتوفير الاسس والاطار القانوني للمحررات والمعاملات الادارية الالكترونية من خلال وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وتنميتها وتنظيم خدمات التوقيع الالكتروني والمعلومات الالكترونية ومواكبة التطورات القانونية من خلال تطوير النظام القانوني التقليدي بما ينسجم مع نظم وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة ، شرع قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 ،[22] ((بهدف توفير الاطار القانوني لاستعمال الوسائل الالكترونية في اجراء المعاملات الالكترونية ، ومنح الحجية القانونية للمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وتنظيم احكامها ، وتعزيز الثقة في صحة المعاملات الالكترونية وسلامتها)).

ثانيا : اهمية الادارة الالكترونية

ادت الاختراعات السريعة والمتواصلة في وسائل التكنولوجيا الى ظهور الحاسب الالي وشبكة الانترنيت الى احداث تغيرات جوهرية في النظام الاداري للدول بما يسهل لها الخروج من اساليبها التقليدية في اداء خدماتها وتقديم أنشطتها المختلفة والدخول في نطاق التكنولوجيا والتقنيات استجابة لتطورات العصر ، اذ تسارعت الحكومات الى ادخال الاساليب التقنية والتحول في ادارة اعمالها واهمها اداء الخدمات من خلال مرافقها العامة بربط جميع مؤسسات الدولة بشبكات داخلية وخارجية متصلة بعضها البعض متجاوزة الاساليب التقليدية والروتينية في تقديم خدماتها ، وانه لم يعد يخفى بان التطور التقني قد خدم الادارة بشكل كبير لاسيما في نظم المعلومات وازال الحواجز والمسافات بين المجتمعات وان هذه النظم هي اهم ما يربط بين الانسان والآلات والبرمجيات عن طريق الاتمتة وبين المعطيات والمدخلات والمخرجات الخاصة بالعمل ، لان التنظيم والتطوير من السمات الملازمة للعمل الاداري الذي يأبى الجمود والتحجر في قالب محدد في الظروف المتغيرة التي يشهدها علم الادارة .[23]

واهتمت العديد من الدول في ادخال وسائل الثورة الرقمية الحديثة في مجالاتها الادارية وغايتها في ذلك برامج الاصلاح الاداري التي تطلقها الحكومات من وقت لآخر ، بحيث تزداد اهمية الادارة الالكترونية كوسيلة فعالة لتحسين ادارة المؤسسات عبر مجموعة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية خاصة توفير الوقت والمال الذي كان من الممكن انفاقه في الادارة التقليدية والتواصل مع الافراد وتلبية حاجاتهم بشكل افضل . وتم تفعيل نظام الادارة الالكترونية من خلال اطلاق البوابات الالكترونية لجميع الوزارات

ومؤسسات الدولة التي تسهل على الافراد الاستفادة من الخدمات الالكترونية التي توفرها هذه البوابات لاسيما اذا ما علمنا ادارة هذه البوابات الالكترونية من قبل منظومة الكترونية تدار من قبل موظفين ، وكذلك توجه المشرع في الوقت الحاضر باعتماد الوسائل الالكترونية في اداء المهمات والخدمات عبر الاجهزة الالكترونية وهذا ما جاء في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 ((يجوز انشاء الاوراق التجارية والمالية بطريقة الكترونية)) ،[24] وكذلك نص القانون في المادة (24) منه على ((يجوز تحويل الاموال بوسائل الكترونية)) ، وقرار مجلس الوزراء رقم 313 لسنة 2016 ، نظام الدفع الالكتروني لرواتب موظفي الدولة من خلال اصلاح الية نظام دفع الرواتب من الية يدوية الى الكترونيا عن طريق المصارف المرخصة والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي وعبر استخدام وسائل الدفع الالكتروني .

وهنا يثار التساؤل الاتي خطورة التحول من النظام التقليدي الى النظام الالكتروني في توزيع المهام واستحداث الوظائف ؟

ان اخطر ما في التحول التقني والتطور التكنولوجي تجاه الوظائف هو مدى كونه سريعا وصامتا في نفس الوقت ، فالتغيير التقني الحالي وخاصة في محيط نظم الاتمتة الحديثة ينطوي على تسارع كبير مدفوع بالعديد من المتغيرات المحيطة ويؤثر تطوره المتسارع بشكل كبير على نوعية الوظائف المتاحة وكمها ، لاسيما اذا ما علمنا بتفاقم الخطر من ان تقنيات الذكاء الاصطناعي بدأت تستبدل العاملين والموظفين في قطاع الخدمات ومنها تقديم الطلبات عبر البوابات الالكترونية للحصول على البطاقة الوطنية والجواز الالكتروني وعقود الزواج والحصول على الوثائق والتأكد من صحة الوثائق والتقديم على الدراسات العليا من خلال هذه البوابات وغيرها ، حيث اصبحت التقنيات الحديثة اليوم قادرة على القيام بالمهام المعقدة فضلا عن المهام البسيطة نظرا لما تتمتع من تطور مستمر ، فقد اصبح من المألوف ان يحل الجهاز الالكتروني محل الموظف في القيام بالمهام الروتينية واليدوية ، وعلى سبيل المثال نذكر اتمتة الجمارك ودفع الفواتير عن طريق الجباية الالكترونية ، اذ بما تمتلك التقنيات الحديثة من قدرات اصبحت قادرة على الاحلال محل الموظف والمهام غير الروتينية وتلك التي تعتمد على المعرفة وذلك بفضل البيانات الضخمة والخوارزميات ، وباتت التغييرات التقنية الاخيرة تمثل ضغطا على الوظائف التقليدية التي تحتاج الى مهارات متوسطة والتي تشكل العمود الفقري للتوظيف في العديد من الدول واصبحت تتوجه تلك التغييرات التقنية نحو الوظائف غير الروتينية سواء كانت تحتاج الى مستوى منخفض او مرتفع من المهارات وهو ما دفع العديد من الدول نحو الانتقال سريعا الى وظائف اكثر امانا واقل روتين لأجل الحد من تأثير التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي على الوظائف فيها وتقليص المهام ،[25] وهذا يتطلب من الحكومات اجراءات سريعة وكفيلة بتطوير النظم التعليمية واكتساب الموظفين مهارات جديدة بما يتلاءم مع سرعة تطور التقنيات التكنولوجية .

المطلب الثالث : اثر الادارة الالكترونية في المهام الوظيفية واستحداث الوظائف

اسهمت التغيرات والتطورات التكنولوجية المهمة في خلق اسلوب جديد للإدارة الحديثة يختلف عن الاسلوب السابق ، وتقنيات الاتصالات التي اسهمت في تغيير مضامين وظائف العملية الادارية التقليدية من تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق واتخاذ القرار ، وهذا ما نحاول بيانه من خلال ما يأتي :

الفرع الاول : اثر الادارة الالكترونية في المهام الوظيفية

تنص التشريعات ذات الصلة بالوظيفة العامة على مهام وواجبات الموظف التي يلزم اتباعها عند مباشرته للعمل الوظيفي في دوائر الدولة ومؤسساتها حيث يستهدف ضمان حسن اداء الموظف لعمله وضمان سير المرافق العامة بانتظام واطراد تحقيقا للمصلحة العامة ،[26] وبما ان الادارة الالكترونية تقوم على مكننة مهام ونشاطات المؤسسات الادارية بالاعتماد على كافة التقنيات الضرورية وصولا الى تحقيق اهداف الادارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين والاتخاذ السريع والدقيق للمهام والمعاملات وبكفاءة اعلى ، وحيث نجد توجه الحكومة باستبدال بعض المهام الوظيفية للوظائف التقليدية ، ويرتب التطور التكنولوجي من خلال اتباع الادارة الالكترونية اثار مباشرة واخرى غير مباشرة :

اولا : الاثر المباشر ، يرتب نظام الادارة الالكترونية اثر مباشر في الهيكل التنظيمي للدوائر والمؤسسات الحكومية والتخطيط والقرارات الادارية والموارد البشرية ونظام الرقابة والتدقيق .[27]

1- اثره في الهيكل التنظيمي للدوائر والمؤسسات الحكومية ، ويؤثر نظام الادارة الالكترونية من خلال تغيير بناء هذا الهيكل بما يتلاءم والتطور الحاصل من خلال اعادة تصميمه وفقا لمتطلبات التقنية الحديثة للاتصالات القائم عليه نظام الادارة الالكترونية ، حيث السرعة في الاداء وانجاز الاعمال

، والتقليل من تركيز سلطة الادارة وتوزيع هذه الاختصاصات لعدة جهات مختلفة . وكذلك نشوء ادارات جديدة والغاء اخرى تبعا لازدياد مهام معينة وتقلص او تلاشي مهام اخرى ، اذ بالرجوع الى قانون الملاك رقم (25) لسنة 1960 المعدل ،[28] نجد تحديث بعض العناوين الوظيفية نتيجة تطور عمل الادارة وادخال التقنيات والالكترونيات في ادارة النشاط لمؤسسات الدولة . وكذلك الاعتماد على اعمال تقنية المعلومات والاستغناء عن الاعمال التقليدية ذات الصفة الورقية ، واثره في قيام الاداء الوظيفي على فكرة الوجود الافتراضي لمكان العمل بدلا من الوجود الفعلي للموظف .

واطلق الفقهاء على جملة هذه التغييرات بالتنظيم الالكتروني وابرز ما يتصف به هذا التنظيم بأنه يعتمد على مبادئ تخالف ما استقر عليه التنظيم الاداري التقليدي القائم على اساس النظام الاداري الهرمي العمودي الذي يبدأ من اصغر موظف الى اعلى موظف او هيئة في الدولة ، بمعنى ان الاوامر الادارية تصدر من الرئيس الى المرؤوس ، وتدريجيا مع توسع النشاط الاداري بدأ التحول الى تنظيم لامركزي افقي يعتمد التقسيم الاداري على اساس الوحدات او الغرف الصغيرة ، وبتطور التكنولوجيا ودخولها في اداء المهام الوظيفية ، تحول العمل الى العمل الالكتروني الذي يعتمد على تراكم المعلومات التي اصبحت في المتناول متى احتاج اليها الموظف وهذا بدوره انعكس على نجاح اي مؤسسة او دائرة على مدى كفاءة موظفيه بالتعامل مع التطورات التكنولوجية ، اذ اصبحت المهام الوظيفية تدار بشكل اسهل واسرع واكثر دقة بسبب التطور الالكتروني الذي اصاب الكثير من المهام الوظيفية من خلال الرجوع الى قاعدة بيانات تكون سهلة وفي المتناول .

2- التخطيط ، تعد عملية التخطيط من اهم مهام الادارة كونها تعبر عن محاولة لبناء رؤية لما سيتم اتخاذه مستقبلا ، حيث ان تطبيق الادارة الالكترونية سيسهم في احداث تغيرات مهمة في مجال التخطيط لما يوفره من كم هائل من المعلومات والبيانات التي يمكن الوصول اليها بسهولة ويسر من خلال شبكة الاتصالات على نحو ما يطلق عليه بالتخطيط الالكتروني الذي يختلف عن التخطيط التقليدي فلا يكفي ان يتوافر لدى الادارة قدر هائل من الامكانيات المادية والعناصر البشرية لكي تصل الى درجة متقدمة وانما يلزمها قبل كل شيء وجود تخطيط لتنظيم عمل الادارات بما ينسجم مع متطلبات العصر .[29]

3- اتخاذ القرارات الادارية ، ويؤثر نظام الادارة الالكترونية في مجال القرارات الادارية بشكل ايجابي وذلك لإمكانية الحصول على المعلومات وتحليلها وتشخيص المشاكل العملية وايجاد الحلول الذي يساهم بشكل كبير في ترشيد اتخاذ القرارات ، من دون استلزام صدور التعبير عن شخص طبيعي لان الادارة اصبحت في كثير من الدول تعتمد على الحاسب الالي في اصدار قراراتها الادارية او عن طريق الاتمتة وهذا بدوره ينعكس على المهام الوظيفية فبدلا من توزيع هذه الاختصاصات على عدد كبير من الموظفين اصبح بإمكان الالة الالكترونية الاجابة واتخاذ القرارات من خلال عملية الاتمتة .

4- ادارة الموارد البشرية ، ان اعتماد نظام الادارة الالكترونية في العمل الاداري اثر وتغير جذري في طبيعة مهام وواجبات الكوادر البشرية ، بما يسهم في تنميتها ورفع القدرات الشخصية بما يتناسب مع التطور التكنولوجي ، كما يؤثر ذلك في نوعية الموظفين المراد تعينهم في المؤسسات الحكومية من حيث المهارات والخبرات اللازمة للتعيين او تولي المناصب القيادية التي تستدعي وجود امكانيات بشرية ذهنية ذات مستوى عالي ومرونة في السلوك ، اذ الادارة الالكترونية ليست بحاجة الى اعداد كثيرة من الموظفين والمكاتب اذ اضح الامر يقتصر على اعداد قليلة من الموظفين قادرة على القيام بالمهام الوظيفية بشكل اسرع ودقة اكثر من السابق .

5- الرقابة والتدقيق ، تعد الرقابة التقليدية مرحلة لاحقة للتخطيط والتنفيذ مهمتها الكشف عن الانحراف في الاداء ، وقد تأثرت وسائل الرقابة بشكل ايجابي بنظام الادارة الالكترونية ،[30] نتيجة للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات اصبحت عملية الرقابة تتم بشكل افضل اذ تسمح بالرقابة الفورية ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه من خلال تدفق المعلومات وبالتالي قدرة الرقابة الالكترونية على توفير امكانية متابعة العمليات المختلفة وتصحيح الاخطاء في جميع انواع المؤسسات ، وهذا بدوره ينعكس على المهام الوظيفية وتوزيعها بين اعداد كبيرة من الموظفين المختصين بمجال الرقابة والتدقيق .

ثانيا : الاثار غير المباشرة وتتمثل بما يأتي

1- المجال السياسي ، تعمل الادارة الحكومية من خلال الوزارات وتقسيمتها الادارية بمبدأ هرمية المعلومات المركزية كون الرئيس الاعلى هو الذي يمتلك المعلومات الكثيرة عن العمل وبالمقابل ان الموظفين لا يملكون الا القدر البسيط من تلك المعلومات بقدر ما يسمح لهم السير في العمل ، الا انه مع اتباع الحكومات نظام الادارة الالكترونية تغيرت قواعد التعامل ضمن نطاق الادارة وهذا ما ساعده على اتاحة المعلومات لجميع الموظفين وهو بذلك افقد الادارة اهم مبررات البقاء في اعلى الهرم واحتكار القرارات والمعلومات واصبح لزاما عليها مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار المناسب من خلال اتباع هذا النظام وهذا ما يطلق عليه بالديمقراطية التنظيمية التي ساعدت على ازالة الفجوات التنظيمية بين الادارة العليا والموظفين في الادنى وهذا التحول يتجسد في نشر مبادئ الشفافية والعدالة الانتقالية .[31] وترسيخ مفهوم اللامركزية الادارية والديمقراطية وتوعية المجتمع بالثقافة السياسية والسماح لهم بالاطلاع على كافة اعمال الدولة وضمان المشاركة الفاعلة في شؤون الحكم الرشيد والتحرر من الاستبداد والتحكم السلطوي في الشؤون العامةَ، وذلك سيؤدي الى ان تعمل الادارة الالكترونية بكل شفافية وعدالة وتقدم خدماتها على مستوى واحد للجميع .[32]

2- المجال الاقتصادي ، ويتجسد في ايجاد قطاع اقتصادي جديد تتعاظم فيه أهمية رأس المال المعنوي المتمثل في البرامج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية وتطوير الاستثمار في هذه المجالات وخلق وظائف جديدة ومجالات عمل للتوظيف واستثمار الطاقات الفكرية والابداعية .

ويثار بهذا الخصوص التساؤل الاتي هل يمتلك الذكاء الاصطناعي باعتباره احد صور التطور التكنولوجي خصائص فكرية مشابهة للذكاء البشري ؟

تتمتع اجهزة الحاسوب بقدرات عالية تضاهي قدرات البشر حيث تقوم بخزن البيانات والمعلومات والمستندات وارشفتها ويضمن الذكاء الاصطناعي تطوير هذه الانظمة الحاسوبية لدرجة ان تكون قادرة على القيام بمهمات تستخدم الذكاء البشري عموما وتشمل هذه المهمات الادراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرارات وغيرها من المهمات المختلفة والتي لها خصائص فكرية مشابهة للذكاء البشري .[33]

لذا نجد ان التطور التكنولوجي من خلال اعتماد اتمتة المهام الوظيفية في الوقت الحاضر والمستقبل سوف يؤثر ذلك في الاعتماد على العناصر البشرية في اداء المهام وهذا ينعكس بدوره على استحداث الوظائف وادارة هذه المهام عن طريق الالة الالكترونية بشكل كامل دون اي تدخل من العنصر البشري (الموظف) ، ومثال على ذلك تنظيم عقود الزواج الكترونيا من خلال تقديم الطلب عبر الوسائل الالكترونية ، والجواز الالكتروني وحجز تذاكر السفر الكترونيا ، وفي المجال الطبي هناك الكثير من وسائل تقنيات حديثة تستخدم في اجراء العمليات والتداخل الجراحي والذي لا يتطلب الكثير من الخبرات الطبية كون الجهاز متطور وبتقنيات عالية في ادارة هذه المهام ، وهذا ما يؤثر على مهام الموظفين الذين سابقا كانوا يؤدون تلك الاعمال لذا لابد من بحث استراتيجية مواجهة تحديات اتمتة المهام من خلال تطوير وتحسين مخرجات التعليم المدرسي والجامعي واحداث تأثيرات ايجابية على نمط الحياة وتطوير المهارات ومستوى الوعي لضمان اتساق سياسات التعليم والموارد البشرية مع احتياجات المجتمع وسوق العمل والوظائف المتغيرة .

الفرع الثاني : اثر الادارة الالكترونية في استحداث الوظائف

ان التكنولوجيا المستخدمة من قبل جهة الادارة تركت اثارها الواسعة على المؤسسات ومجالات عملها وعلى استراتيجياتها ووظائفها ، وفي الواقع ان التأثيرات لا تعود فقط الى البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية وانما ايضا الى البعد الاداري المتمثل بتطور المفاهيم الادارية التي تراكمت لعقود عديدة واصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الادارية في التفويض والتمكين الاداري والادارة القائمة على الفريق .

ومع تزايد توجه الحكومات نحو استخدام تقنيات المعلومات على مستوى التنظيم الاداري سوف ينعكس ذلك على تزايد مشكلة البطالة وانعدام فرص العمل بالرغم من وجود القدرة على العمل والرغبة فيه وقبوله مهما كان اجره ، فأن تطبيق نظام الادارة الالكترونية وادخال وسائل الاتمتة الحديثة في اداء الخدمات للمنتفعين سوف يؤدي الى زيادة نسبة البطالة ، وبالتالي لم تعد حاجة الى طلب تعيين موظفين جدد ، ويزيد من خطر موجة التطور التكنولوجي على الوظائف تسارع وتيرتها بسبب الطبيعة المطردة للتقنيات حيث يترتب على انتشار نوع من تكنولوجيا الاتمتة ، اذ يرون ان التغيير هذه المرة ليس مماثل للمرات السابقة نظرا لانتشار الروبوتات القادرة على التعلم والتحكم الذاتي ،

وكذلك ظهور وانتشار انترنت الاشياء ويرون ان هذا التغير التكنولوجي قد يحدث تغييرات هائلة في الوظائف .

وان اخطر ما يميز المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي هو خاصية نظام تعلم الالة واستقلالها في اداء مهامها ، اذ ان موجة الاتمتة التي سوف تحدث ليس لها مثيل حتى يمكن مقارنتها بالسابق ، لذلك هناك تخوفات كبيرة من التحولات التقنية الاخيرة ووفقا لمسح اجرته المفوضية الاوربية عام 2017 فأن اكثر من 70% من الاوربيين يعتقدون ان الروبوتات والذكاء الاصطناعي سوف يستبدلون بها وظائفهم ، وان تأثير استبدال الوظائف واحلال الالة محل الموظفين هو السمة الغالبة في المجالات الاكثر عرضة للروبوتات ،[34] وما زاد في تسارع وتيرة هذه الموجة هي ازمة كورونا اذ فرضت اليات جديدة للعمل والوظائف تعتمد بصورة كبيرة على تقنيات الاتمتة الحديثة ، وعجلت هذه الازمة من ظهور العديد من التطبيقات والسياسات التي كانت لتستغرق سنوات عديدة في ظل الظروف العادية ، وذلك بظهور طرق جديدة للعمل والتعلم والتسوق والرحلات والاجتماعات وغيرها ، وقد ساهم ذلك وبقوة في احداث تغيرات هائلة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وظهرت اثر ذلك مخاطر الاتمتة على التوظيف مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة في ظل ازمة كوفيد 19 .

في الوقت الحالي ، يثير تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مخاوف بشأن مستقبل وظائفنا ويثار بهذا الخصوص التساؤل الاتي هل ستحل هذه التقنيات محل العنصر البشري تماما ؟ ام انها ستخلق فرصا جديدة تتطلب مهارات اكثر تقدما ؟ وهذا السؤال يدور في ذهن الكثيرين ويولد مناقشات مستمرة حول ما ستكون عليه مستقبل الوظائف .

تشير الدراسات الى ان بعض الوظائف التقليدية يمكن ان تصبح غير مطلوبة في المستقبل وذلك بسبب تطور التكنولوجيا التلقائية ومنها وظائف المحاسب وموظفي البنوك وامناء المكتبات وموظفي مراكز الاتصالات ، ومع ذلك ان وظائفا اخرى مبتكرة ومتقدمة قد تنشأ لتلبية احتياجات المجتمع الجديدة ، وتكون اقل عرضة للاتمتة هي التي تعتمد على التفكير والتحليل واصدار الاحكام وكذلك الاعمال التي تحتاج الى الابداع والاقناع مثل المصمم والمبرمج ومعلمي الاطفال والمستشارين والاخصائيين الاجتماعيين .[35]

وهناك من يرى بأن ادخال وسائل الاتصال الحديثة والتقنيات قد تلغي المهام لا الوظائف اذ انه لا يمكن ان تشمل عملية التطور وادخال الوسائل الحديثة وظيفة بأكملها ، خاصة وان كل وظيفة بها مهام روتينية واخرى غير روتينية ، ومهام تحتاج لبعض المهارات التقديرية والفطرية وكذلك الموهبة ، ولذلك تقتصر عملية الاتمتة على المهام بينما الوظائف لا يمكن اتمتها ، ففي مهنة الطب مثلا لم تستبدل التكنولوجيا الطبيب بصورة كاملة ولكن احدثت بعض التعديلات في بعض المهام التي يقوم بها الطبيب مثل التصوير بالأشعة ، وبالتالي لم يستبدل وظيفة الطبيب وانما اقتصر دور الالة على اكمال ومساندة عمل الطبيب بما يعود بالنفع على مقدم الخدمة ومتلقيها .

واعترف العديد من الخبراء والباحثين بقدرة التكنولوجيا على الغاء الوظائف وهذا يشمل تقنيات التكنولوجيا الحديثة ، الا انهم في نفس الوقت اكدوا قدرة تلك التقنيات على خلق مهن ووظائف جديدة خاصة وان الاثار الناتجة عن تلك التقنيات سواء في الماضي او الحاضر ليست كلها سلبية ، وقد تكون المشكلة في ان مسألة خلق الوظائف الجديدة عادة ما يتم تجاهلها ولا تحدث نفس مقدار الضجيج الذي تحدثه عمليات هدم الوظائف . وعملوا على ابراز اهمية التطور التقني التكنولوجي مؤكدين على الروبوتات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ليست سوى استكمالا لتكنولوجيا الاتمتة التي بدأت من قبل كاستخدام الآلات والكمبيوتر بديلا عن العامل البشري بالإضافة الى ان تطبيق هذا النظام يتطلب عمالة مدربة ومؤهلة على التقنيات الحديثة ،[36] واكدوا على ان هذه التقنيات قد خلقت العديد من المهام في نفس الوقت مثل الاعمال المرتبطة بالبرمجة والتصميم وصيانة المعدات ذات التقنيات العالية كتطوير التطبيقات وتحليل وتصميم قواعد البيانات ومدير المحتوى الرقمي والامن السيبراني وكذلك المهام الاكثر تخصصا والمتعلقة بمهن موجودة بالفعل مثل تقني الادوات والمعدات الطبية .

لذا يتطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة وتبني استراتيجية واضحة بخلق فرص جديدة تتلاءم مع الحداثة والتطور الذي لحق الوظائف من خلال تحديث مخرجات التعليم في الجامعات مما ينعكس بدوره في توفير واستحداث فرص عمل وظيفية منسجمة مع التطور التكنولوجي المتسارع والاخذ بعين الاعتبار تطوير وتدريب الكوادر الوظيفية الحالية بما يتلاءم ومرحلة التطور التكنولوجي في النشاط الاداري .

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات

1- ان من اهم انجازات الثورة التكنولوجية هو العمل على تطوير النشاط الاداري بإدخال نظام الادارة الالكترونية في اداء

التصرفات والاعمال واداء الخدمات للمنتفعين بسرعة وفاعلية اكبر ، ويعد التطور التكنولوجي من اهم الوسائل الجوهرية التي تستخدمها الحكومة بهدف تطوير اداء النشاط الاداري في ظل الاستجابة المستمرة لتطوير المرافق العامة وبما يتلاءم مع اهم مبادئ هذه المرافق هو قابليتها للتغيير والتطوير .

2- ان الاتمتة لاسيما الحديثة هو السماح للقيام بالمهام والاعمال بشكل مستقل عن العنصر البشري والقيام بمهام متنوعة ، ذلك ان التطور التكنولوجي في التقنيات يضاهي جانبا كبيرا من المهارات والقدرات البشرية الا انه يبقي حيزا من المهام ليس بالقليل يحتاج الى مهارات قد لا تتوافر في الاتمتة على المدى القريب .

3- تعمل الوسائل التكنولوجية الحديثة على استبدال العديد من المهام والوظائف وعجلت ازمة كورونا تسارع وتيرة التطور التكنولوجي والاعتماد على الاتمتة والتحول في اداء المهام والاعمال ، حيث فرضت اليات جديدة للعمل تعتمد بصورة كبيرة على التقنيات الحديثة مما اثر ذلك على اعلان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة ، نتيجة لضرورة التباعد الاجتماعي والعمل عن بعد مما جعل الازمة تفرض نفسها وعزز من ضرورة التحول نحو استخدام وسائل التكنولوجيا هو عمليات الاغلاق الجزئي والكلي للأنشطة على كافة الاصعدة .

4- قد لا يكون سبب انخفاض معدلات التوظيف في المستقبل هو قلة الوظائف ولكن عدم توفر مهارات والقدرات اللازمة التي يجب توافرها للأشخاص او عدم مجاراة مهاراتهم للتطور التقني المستمر .

5- ان تأثير تقنيات التكنولوجيا الحديثة سوف تختلف من دولة الى اخرى ، تبعا لما تتمتع به كل دولة من موارد بشرية وطبيعية وتبعا للعديد من المتغيرات التي يتوقف عليها عمل تقنيات التكنولوجيا والاتمتة الحديثة ، ولا يعني الامر ان مجرد امكانية اتمتة وظائف او مهام معينة اننا كبشر سوف نخسر وظائفنا او ان الآلات تستبدلنا ، وتتنوع تلك العوامل وتختلف درجتها وطبيعتها على حسب كل دولة .

ثانيا : التوصيات

1- التعاون بين وزارتي التخطيط والمالية بوضع اسس عملية من خلال عمل احصائية سنوية تبين المهام الوظيفية والوظائف التي اثر عليها ادخال التقنيات الحديثة ووسائل المعلومات بما تساعد المشرع والسلطة المختصة في اجراء التعديلات القانونية على تشريعات الوظيفة العامة بما يواكب هذا التطور ومساعدة الباحثين في مختلف العلوم لاسيما القانونية لما له من اهمية في رفد المؤسسات العلمية والبحثية بهذه الاحصائيات .

2- تفعيل الدور الحكومي من خلال تحسين مخرجات التعليم وتطوير النظم التعليمية وتقديم برامج تدريبية للموظف وادراج تخصصات جديدة لوظائف ومهن المستقبل وحث الخريجين على التعلم المستمر ، والعمل على الحد من التخصصات والوظائف التي تم استبدال مهامها او في طريقها نحو الاستبدال فينبغي عليها ان يكون لها خطوات استباقية وسريعة وذات منهجية واضحة للحد من مخاطر التكنولوجيا الحديثة على الوظائف .

3- اتخاذ كافة الاجراءات وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها ان تواجه ظاهرة التطور التكنولوجي المتسارع على المهام والوظائف فالاتمتة الحديثة قادمة بشكل واسع لا محالة وقد لا يكون امام الدول خيارات كثيرة سوى الاستعداد لها والعمل على الاستفادة منها بما يخدم الافراد .

4- الاهتمام بسياسات التدريب واعادة التدريب من اولى السياسات الحمائية التي من الواجب تطبيقها لأجل التغلب على مخاوف الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام من شبح البطالة والاثار السلبية الناجمة عنه على الموظف والمجتمع ككل .

5- على السلطة المختصة بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة تشكيل هيئة مكونة من خبراء التعليم والتكنولوجيا والمالية والهندسة والطاقة والاقتصاد وممثلين عن الامن السيبراني ومؤسسات المجتمع المدني لوضع استراتيجية واضحة للتعامل مع التقنيات والتطور التكنولوجي المتسارع الذي رمى بظلاله على جميع الانشطة في الدولة وسبل الاستفادة منها وتجنب مخاطرها وتهيئة المجتمع بما يكفل استمرار توفر فرص العمل والتوظيف وحماية الصناعات الوطنية .

الهوامش

(1) عيسى - عبد السلام ، 2023، ص4

(2) عاشور، 2017 ، ص16

(3) طاحون ،2022 ، ص9)

(4) عاشور ، مصدر سابق ، ص17-18

[5] دستور العراق النافذ لعام 2005 ،

[6] راضي ، 2020 ، ص74

[7] العاني ، 2015 ، ص9

[8] شاهين ، 1986 ، ص90

[9] شاهين ، مصدر سابق ، ص91

[10] المادة (3/اولا) ، قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (4) لسنة 2009

[11] عبد العزيز ، 2022 ، ص7

[12] القبيلات ، 2014، ص24

[13] راضي ، 2017 ، ص11

[14] الهذال ،2005 ، ص39

[15] جمال الدين ، 2004 ، ص245

[16] يكن، بلا سنة ، ص338

[17] علاوي ،2019 ، ص162

[18] قدوري ، 2013 ، ص29-30

[19] عاشور ، مصدر سابق ، ص14

[20] سميران، السنة (26)، ص5-6

[21] عاشور ، مصدر سابق ، ص22

[22] قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية ، رقم (78) لسنة 2012

[23] صالح ، 2022 ، ص216

[24] المادة (22) من القانون اعلاه

[25] طاحون ، مصدر سابق ، ص34

[26] جمعة ،بلا سنة ، ص67

[27] جمعة ، مصدر سابق ، ص71-74 وصالح ، مصدر سابق ، ص217-219

[28] قانون الملاك رقم (25) لسنة 1960 المعدل

[29] ابو هاشم ، عبد العليم ، بيومي ، 2013 ، ص329

[30] عاشور ، مصدر سابق ، ص24

[31] القبيلات ، مصدر سابق ، ص42

[32] صالح ، مصدر سابق ، ص222

[33] صائم ، 2022 ، ص 34

[34] محمد عبد الوهاب طاحون ، مصدر سابق ، ص47

[35] د. شعبان رافت ،2023 ، ص15

[36] طاحون ، مصدر سابق ، ص61-62

المصادر

الكتب القانونية

- احمد يوسف عاشور، اثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الادارة ، ط1، دار الفكر الجامعي ، 2017
- د. تغريد محمد قدوري ، مبدأ المشروعية واثره ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2013
- حمدي القبيلات ، قانون الادارة الالكترونية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ،2014
- د. زهدي يكن ، القانون الاداري ، المكتبة العصرية ، بلا سنة ، ص338
- د. سامي جمال الدين ، اصول القانون الاداري ، بلا طبعة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2004
- د. عمر احمد – د. اسامة محمد عبد العليم – د. هشام محمد ،الادارة الالكترونية ، ط1، دار المناهج ، عمان ، 2013
- د. صفاء فتوح جمعة ، مسؤولية الموظف العام في اطار تطبيق نظام الادارة الالكترونية ، دار الفكر والقانون ، بلا سنة .
- د. وسام صبار العاني ، القضاء الاداري ، ط1، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2015
- د. ماهر صالح علاوي ، تحولات القانون الاداري في ظل العولمة ، ط1، دار وائل ، 2019
- د. مازن ليلو راضي ، القانون الاداري ،ط4 ، دار المسلة ، بغداد ، 2017
- د. مازن ليلو راضي ، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي ، ط1، منشورات زين الحقوقية ، لبنان ،2020
- د. مغاوري محمد شاهين ، القرار التأديبي وضماناته ورقابته القضائية بين الفاعلية والضمان ، بلا طبعة ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1986

البحوث المنشورة

- احمد ابراهيم عبد العزيز ، التطور التكنولوجي واثره على حق الانسان في السلامة الجسدية ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد (8) ، 2022
- د. شعبان رافت ، اثر استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي على سوق العمل ، بحث منشور ، المجلة القانونية ، المجلد (18)

العدد(5) ،2023 منشور على الموقع الالكتروني (jlaw.journals.ekb.eg/article-325325.html)

- عبد الاله محمد سميران ، ماهية الادارة الالكترونية في التشريعات الفرنسية والاردنية والعراقية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (24)، العدد (85) ، السنة (26)
- فتحية محمد عيسى – حسن عبد السلام ، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الاداء الوظيفي ، مجلة جامعة فزان العلمية ، العدد الاول ، المجلد الثاني ، 2023
- د. صالح عبد عايد ، دور التكنولوجية الرقمية في تطوير عمل الادارة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، مجلد (11) ، العدد (43) ، 2022
- محمد عبد الوهاب طاحون ، الاتمتة الحديثة واثرها على التوظيف (دراسة تطبيقية على الدول النامية)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد (8) العدد (3) ، 2022 ، منشور على الموقع الالكتروني (https://jdl.journals.ekb.egK)

الرسائل

- اورنس متعب الهذال ، اثر التطور الالكتروني في الاعمال القانونية للادارة العامة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 2005
- رشا محمد صائم ، تطبيقات الادارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الادارية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، 2022

الدساتير والقوانين

- دستور العراق النافذ لعام 2005 ، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (4912) في 2005/12/28
- قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (4) لعام 2009 ، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (4116) في 2009/4/6
- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (4256) في 2012/11/5
- قانون الملاك رقم (25) لسنة 1960 المعدل ، منشور في الوقائع العراقية بالعدد(300)في 1960/2/6